A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/43/486
S/20061
27 July 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والاربعون
البنود ٦٤ و ٦٧ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٨ من جدول الاعمال المؤقت*
نزع السلاح العام الكامل
استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي
النظام الشامل للسلم والامن الدوليين
دراسة شاملة لكامل مسالة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات

مجلس الامن
السنة الثالثة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ وموجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبولندا
لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أرفق الوثائق التالية لاجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاعضاء في معاهدة وارسو المعقود في بودابست يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ :

(أ) البلاغ الصادر عن اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو (المرفق الاول) ؛

* A/43/150 .

(ب) بيان من الدول الأطراف في معاهدة وارسو بشأن المفاوضات حول تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا (المرفق الثاني) ؛

(ج) بيان بعنوان "آثار سباق التسلح على البيئة الطبيعية والجوانب الأخرى من أمن البيئة" (المرفق الثالث) .

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة والمواد المرفقة بها بوصفها من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٦٤ و ٦٧ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٨ من جدول الأعمال المؤقت ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) دكتور إوجنيوش نوفوريتا
السفير

المرفق الاول

البلاغ الصادر عن اجتماع اللجنة الاستشارية
السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو

اجتمعت اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو للصداقة والتعاون والتعاضد يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ .

وحضر الاجتماع بالنيابة عن جمهورية بلغاريا الشعبية : تودور جيفكوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس مجلس الدولة لجمهورية بلغاريا الشعبية رئيسا للوفد ؛ وغيورغي اتاناسوف عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ورئيس مجلس الوزراء ؛ ودوبري جوروف عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ووزير الدفاع الوطني ؛ وبيتر ملادينوف عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ووزير الخارجية ؛ وديمتري ستانيشيف أمين اللجنة المركزية للحزب .

وحضره بالنيابة عن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية : ميلوش ياكيش الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا رئيسا للوفد ؛ وغوستاف هوساك عضو مجلس رئاسة اللجنة المركزية للحزب ورئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ؛ ولوبومير شتروغال عضو مجلس رئاسة اللجنة المركزية للحزب ورئيس وزراء الحكومة ؛ وفازيل بيلاك عضو مجلس رئاسة اللجنة المركزية للحزب وامينها ؛ وبوسلاف شنيوبيك عضو اللجنة المركزية للحزب ووزير الخارجية ؛ وميلان ماكلافيك عضو اللجنة المركزية للحزب ووزير الدفاع الوطني .

وحضر بالنيابة عن الجمهورية الديمقراطية الالمانية : إريش هونيكر الامين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الالماني ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية رئيسا للوفد ؛ وفيلي شتوف عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ورئيس مجلس الوزراء ؛ وهيرمان آكسن عضو المكتب السياسي وامين اللجنة المركزية للحزب ؛ وهاينز كسلر عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ووزير الدفاع ؛ وايفون كرينتس عضو المكتب السياسي وامين اللجنة المركزية للحزب ونائب رئيس مجلس الدولة ؛ وغونتر ميتاغ عضو المكتب السياسي وامين اللجنة المركزية للحزب ونائب رئيس مجلس الدولة ؛ واوسكار فيشر عضو اللجنة المركزية للحزب ووزير الخارجية .

وحضر بالنيابة عن جمهورية بولندا الشعبية : فويتشك ياروزلسكي الامين الاول للجنة المركزية لحزب العمال البولندي الموحد ورئيس مجلس الدولة في جمهورية بولندا الشعبية رئيسا للوفد ؛ وزبيغنيو مسنر عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ورئيس مجلس الوزراء ؛ وجوزيف جيريك عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ؛ وفلوريان سيفيتشكي عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ووزير الدفاع الوطني ؛ وبوغوسلاف كولدزيتشاك عضو أمانة اللجنة المركزية للحزب ورئيس مستشارية الامانة العامة للجنة المركزية للحزب ؛ وتادوش اوليشوفسكي وزير الخارجية .

وحضر بالنيابة عن جمهورية رومانيا الاشتراكية : نيكولاي شاوشيسكو الامين العام للحزب الشيوعي الروماني ورئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية رئيسا للوفد ؛ وكونستانتين داشكاليشكو عضو اللجنة السياسية التنفيذية التابعة للجنة المركزية للحزب ورئيس الوزراء ؛ وايون ستويان العضو المناوب في اللجنة السياسية التنفيذية وأمين اللجنة المركزية للحزب ؛ وفاسيلي ميليا العضو المناوب في اللجنة السياسية التنفيذية التابعة للجنة المركزية للحزب ووزير الدفاع الوطني ؛ وايوان تيتو العضو المناوب في اللجنة السياسية التنفيذية التابعة للجنة المركزية للحزب ووزير الخارجية ؛ وايون تيسو سفير جمهورية رومانيا الاشتراكية لدى بولندا .

وحضر عن جمهورية هنغاريا الشعبية : كارولي غروش الامين العام لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري ورئيس مجلس وزراء جمهورية هنغاريا الشعبية رئيسا للوفد ؛ وماتياس جوروش أمين اللجنة المركزية للحزب ؛ وبيتر فاركونيي عضو اللجنة المركزية للحزب ووزير الخارجية ؛ وفيرنس كارباتي عضو اللجنة المركزية للحزب ووزير الدفاع الوطني .

وحضر عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : ميخائيل غورباتشوف الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي رئيسا للوفد ؛ واندريه غروميكو عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ورئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ ونيكولاي ريجكوف عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ورئيس مجلس الوزراء ؛ وإدوارد شفرنادزه عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ووزير الخارجية ؛ وديمتري يازوف المرشح لعضوية المكتب السياسي للحزب ووزير الدفاع ؛ وفاديم ميدفديف أمين اللجنة المركزية للحزب .

كما حضر الاجتماع مارشال الاتحاد السوفياتي فيكتور كوليكوف القائد العام

للقوات المسلحة المشتركة للدول الأطراف في معاهدة وارسو ؛ وهنريك ياروشيك الامين العام للجنة الاستشارية السياسية ونائب وزير الخارجية لجمهورية بولندا الشعبية .

١ - ولاحظ المشتركون في الاجتماع الاتجاهات الايجابية الواضحة في الحياة الدولية بفضل الجهود التي تبذلها الدول الاشتراكية والشعوب ودوائر واسعة من المجتمع الدولي ، والواقعية التي أظهرتها مختلف الجهات الحكومية والسياسية . وظهر ذلك في المبادرات الرامية إلى إضعاف المجابهة ، وزيادة الاتصالات بين دول الشرق والغرب ، وإيجاد أسس مواتية للتحكم في سباق التسلح ، وتقليل الانفاق العسكري وتسوية المنازعات الاقليمية .

وفي نفس الوقت لم يحرز تقدم أساسي نحو تحسين الحالة . فقد ظلت حالة العالم معقدة لا تخلو من التناقضات . ومازالت المخزونات الضخمة من الاسلحة النووية موجودة ، والاختبارات النووية مستمرة ، فضلا عن صنع أنواع جديدة من الاسلحة . كما لم يزل خطر إفناء البشرية والحياة ذاتها في كوكبنا .

وستواصل الدول الممثلة في الاجتماع كل مافي وسعها لتحريك العمليات المواتية في الساحة الدولية إلى الامام ولجعلها لا تقبل الانتكاس . وهي تناشد جميع البلدان أن تتحد وتضم جهودها لتعزيز السلم والامن ، وتحقيق نزع السلاح ، وإيجاد جو يؤدي إلى الحوار ، وإضفاء الديمقراطية على الحياة الدولية .

٢ - وظهر رأي مشترك هو أن القضية الاساسية لعصرنا الحالي هي منع الحرب ووقف سباق التسلح والتحرك نهائيا نحو نزع السلاح ، والنووي منه بالدرجة الاولى .

وتعيد الدول الممثلة في الاجتماع تأكيد تمسكها بالمُثل العليا التي تدعو إلى إيجاد عالم خال من أسلحة التدمير الشامل والعنف ، على أساس مبادئ التبادل والمساواة في الامن ، والتعايش الديمقراطي ، والتعاون الواسع على قدم المساواة . وهي تعبر عن جميع الدول التي تشارك في حل المشاكل الكبرى لعصرنا . وهي تحاول في العلاقات بين الدول أن تعمل بحيث تتصدى لحاجات المجتمع العالمي وتطلعاته على خير وجه ، وأن تسهم في تنمية كل بلد وشعب دون قيد مع الابقاء على استقلاله .

٣ - وتبادل المشتركون في الاجتماع المعلومات والآراء عن التطورات والتغيرات الداخلية في بلدانهم . وأكدوا من جديد ضرورة إيجاد اسلوب خلاق في تناول البناء

الاشتراكي نظريا وعمليا ، ومراعاة التغيرات التي تحدث في العالم ، وتطبيق أفضل منجزات الامم الاخرى . ولاحظ الاجتماع دور البلدان الاشتراكية في التطورات الدولية وأهمية ما أسهم به كل منها في القضية العامة للتقدم وتعزيز السلم والامن والتعاون .

ويعمل المشتركون في الندوة من منطلق تكافل العالم وعدم تجزئه ، وأيضا من منطلق الحاجة إلى تعزيز أولوية القيم الانسانية العامة في العلاقات بين الدول كافة .

٤ - ترحب الدول الاطراف في معاهدة وارسو بتنفيذ المعاهدة المتعلقة بإزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وترى أن هذه المعاهدة تعتبر الخطوة الاولى تجاه نزع السلاح الحقيقي الذي ينبغي أن يعقبه مزيد من الاتفاقات في هذا الميدان ، ولاسيما فيما يتعلق بإجراء تخفيض كبير في الاسلحة النووية ، إلى أن تتحقق إزالتها بالكامل .

وفي هذا الصدد ، لاحظ المشتركون في هذا الاجتماع بقلق تلك الانشطة التي يمكن أن تعرقل أو تعقّد عملية نزع السلاح . ويرون أن هذا الخطر يتمثل على وجه الخصوص في الخطط الرامية إلى "تعويض" القذائف المتوسطة والاقصر مدى التي أزيلت الآن بتكديس أنواع أخرى من الأسلحة وتحديثها على نطاق واسع ، الامر الذي إذا تحقق فإنه قد يؤدي إلى تصاعد جديد في سباق التسلح .

٥ - وأكدت الدول الاطراف في معاهدة وارسو أهمية إجراء حوار بنّاء بين الدول الاشتراكية والدول الاخرى ، وعقد اجتماعات والقيام بزيارات على مستوى رفيع وعلى مستوى القمة . وعقد اتفاقات تخدم قضية التفاهم المتبادل والسلم . وأجرى المشتركون في الاجتماع تقييما ايجابيا للتطور الجديد في الحوار بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مؤكدين مرة أخرى تأييد بلادهم للجهود التي يبذلها الاتحاد السوفياتي وتصميمها على عمل كل ما في وسعها لكي تسفر محادثات القمة عن عقد اتفاقات هامة جديدة في ميدان نزع السلاح واتخاذ مزيد من التدابير العملية لتعزيز السلم والأمن الدوليين .

وتعلن الدول الممثلة في الاجتماع أن كلا منها ستواصل تنمية الاتصالات والتعاون مع الدول الاخرى من أجل مداواة الحالة الدولية وتعزيز السلم في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم .

وإنطلاقا من اهتمام البشرية جمعاء بجعل نزع السلاح حقيقة واقعة ، جرى تاكيد الحاجة لان تشارك جميع الدول المعنية في مفاوضات نزع السلاح . وقيل إن الظروف الراهنة تدعو إلى استحداث فكر جديد ونهج جديد لمسائل الحرب والسلم حرصا على كفالة الامن الدولي الدائم وحق الشعوب في الحياة وفي وجود حر ومستقل وكريم .

٦ - وتجدد الدول الاطراف في معاهدة وارسو نداءها إلى الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي وإلى الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا والمجتمع الدولي قاطبة لمضاعفة جهودها للتوصل سريعا إلى اتفاقات هامة بشأن إجراء تخفيضات في الاسلحة والقوات المسلحة وتحقيق الامن والاستقرار بصورة أقوى والامتناع عن القيام باي إجراءات قد تعرقل التقدم على هذا الطريق .

وهي ترى القيام بالإجراءات التالية على سبيل الاولوية :

- عقد الاتفاق المتعلق بإجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في الترسانات الاستراتيجية الهجومية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، على أساس التقيد الصارم بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية على الشكل الذي صدرت به عام ١٩٧٢ ولانه لم يجر الاشعار بإنهائها خلال الفترة المتفق عليها ؛

- فرض حظر كامل وعام على تجارب الاسلحة النووية - واتخاذ خطوة لتحقيق هذا الهدف - بعقد اتفاقات بشأن تدابير التحقق الفعالة ، لتسهيل التصديق في أقرب وقت ممكن على معاهدتي عام ١٩٧٤ و ١٩٧٦ بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، وكذلك عقد اتفاقات بشأن إجراء تخفيض آخر في قوة وعدد التفجيرات النووية التي يجريها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ؛

- توقيع اتفاقية بشأن إزالة الاسلحة الكيميائية بالكامل وتصفية المخزون من هذه الاسلحة ؛

- تخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا وتخفيض الانفاق العسكري تبعا لذلك .

وينبغي تحويل الموارد المفرج عنها في عملية نزع السلاح إلى احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٧ - ويلاحظ المشتركون في الاجتماع أن الأعمال الجارية في فيينا بشأن ولاية المفاوضات المتعلقة بإجراء تخفيضات في القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا قد دخلت مرحلتها النهائية ، وإن الامكانيات اخذت تتضح بشأن استئناف المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا .

ويشير المشتركون إلى استمرار صلاحية المقترحات التي طرحتها دولهم على بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي بشأن تبادل البيانات المتعلقة بالقوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا . ولضمان أن تكون المفاوضات المقبلة سريعة ومثمرة ، يمكن تنفيذ هذا التبادل للبيانات عند بداية المفاوضات ، بل قبل بدئها إذا أمكن . على افتراض إمكان التحقق من البيانات المقدمة من خلال عمليات تفتيش في الموقع لحظة بدء المحادثات .

وتؤكد الدول المتحالفة عزمها من جديد على التوصل إلى اتفاق مبكر قدر الامكان يؤدي إلى إزالة أوجه التفاوت والاختلال سواء على النطاق الاوروبي العام أو في مناطق بعينها ، فضلا عن إجراء تخفيض ضخم في القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا ، مما يزيل القدرة على شن هجوم مفاجيء والقيام بعمليات هجومية .

وتؤيد الدول المتحالفة تطوير وتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة والأمن المعمول بها بالفعل ، مع القيام في الوقت نفسه بوضع تدابير جديدة ، بما في ذلك تحديد النشاط العسكري في أوروبا ومد نطاق تلك التدابير لتشمل النشاط المستقل للقوات الجوية والبحرية .

واعتمد الاجتماع وثيقة بشأن المفاوضات المتعلقة بإجراء تخفيضات في القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا .

وينبغي تدعيم الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار في القارة الاوروبية بتعهدات ترمي إلى الحد من النشاط العسكري في مياه البحار والمحيطات التي تحيط بأوروبا ، وإلى تخفيض المجابهة العسكرية في شمال أوروبا والمنطقة القطبية الشمالية وتحويل البحر الابيض المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون .

ويجدد المشتركون في الاجتماع اقتراحهم بأن يقوم ممثلو الدول الاطراف في معاهدة وارسو والدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي بمقارنة المذاهب العسكرية للحلفين العسكريين والمشتركين فيهما وجوانبها العسكرية - التقنية لإعطاء تلك المذاهب والمفاهيم الحربية طابعا دفاعيا بحتا .

إن الدول الممثلة في الاجتماع تعيد إلى الاذهان مقترحاتها بشأن بدء مفاوضات بين الدول الاطراف في معاهدة وارسو والدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي فيما يتعلق بتجميد وتخفيض الانفاق العسكري وإصدار إعلان متبادل بوقف زيادته لمدة تتراوح بين عام وعامين .

٨ - ومن رأي الدول الاشتراكية المتحالفة أن الاستقرار سوف يتعزز ، وإن خطر نشوب الحرب في القارة سوف يقل بإجراء مفاوضات منفصلة في مستقبل ليس بالبعيد بشأن خفض الاسلحة النووية التكتيكية في أوروبا ومن ثم إزالتها ، بما في ذلك المكونات النووية للاسلحة ذات القدرة الثنائية .

٩ - إن الدول الاطراف في معاهدة وارسو تتصرف انطلاقا من الافتراض القائل بأن عملية بناء الثقة ، والامن ، ونزع السلاح في أوروبا ينبغي أيضا أن تساعد على حل مشاكل الامن البارزة في مناطق بعينها . وفي هذا السياق فإن هذه الدول تؤكد من جديد الاهمية الكبرى لتنفيذ اقتراحاتها المطروحة بصورة مشتركة أو منفردة ، المتعلقة بوسط وشمال أوروبا والبلقان والمنطقة الواقعة على طول خط الاتصال بين الحلفين في القارة .

١٠ - ولاحظت الدول الممثلة في الاجتماع أنه رغم عدم تمكن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح من اعتماد وثيقة ختامية ، فقد أظهرت أن غالبية الدول تؤيد اتخاذ تدابير حازمة للسيطرة على سباق التسلح ، ونزع السلاح في شتى الميادين ، ولاسيما في الميدان النووي ، وانها تؤيد اتباع نُهُج جديدة لقضايا نزع السلاح . ومن المهم أن يستفاد في مفاوضات نزع السلاح من المقترحات الكثيرة البناءة التي قُدمت أثناء الدورة الاستثنائية . ويؤيد المشتركون في الاجتماع مضاعفة جميع الدول جهودها لكي تزداد عملية هذه المفاوضات فعالية ، ولتبسيط آليتها وإعطاء الامم المتحدة دورا أكبر في هذا الصدد .

١١ - وتسترشد الدول الممثلة في الاجتماع بفكرة التعاون لبناء أوروبا غير مقسمة

يسودها السلم والتعاون بوصفها ، "البيت الاوروبي المشترك" الذي يسوده جو من حسن الجوار والثقة . ومحور هذه العملية هو أحكام وثيقة هلسنكي الختامية والوثيقة الختامية لاجتماع مدريد لممثلي الدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، والامتثال الصارم الذي يخلق مزيدا من التفاهم المتبادل والتعاون البناء بين الدول الاوروبية . ومما يسهل ذلك أيضا أن تقوم علاقات رسمية بين مجلس التعاضد الاقتصادي والاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

وأكد الاجتماع من جديد الموقف الثابت للدول الاطراف في معاهدة وارسو بشأن الحل المتزامن للحلفين العسكريين .

كما أكدت من جديد الدول الممثلة في الاجتماع أن شروط استمرار السلم والامن الدائمين في أوروبا هي صيانة حرمة الحدود واحترام الحقائق السياسية والاقليمية القائمة واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وكذلك المبادئ والقواعد الاخرى المعترف بها عامة في العلاقات بين الدول . وأي محاولة للتشكيك في هذه الحقائق وفي طابعها المؤكد تتعارض مع مصالح الانفراج والامن ، ومع المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في السبعينيات ومع وثيقة هلسنكي الختامية . وسوف ترفض هذه المحاولات رفضا باتا .

١٢ - وقد أيد المشتركون في الاجتماع أن العمل في أسرع وقت ممكن على عقد اجتماع متابعة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، في فيينا وذلك باعتماد وثيقة موضوعية ومتوازنة . وينبغي أن ترمي ترتيبات فيينا إلى تعزيز مبادئ العلاقات بين الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وكفالة مزيد من الزخم لعمليتي بناء الثقة ونزع السلاح . وإقامة تعاون واسع النطاق في جميع الميادين . وناشدت الدول الممثلة في الاجتماع جميع المشتركين في اجتماع فيينا أن يقوموا في المرحلة النهائية لذلك الاجتماع بالإعراب عن الالتزام السياسي ، وأن يبذلوا أقصى الجهود الملموسة لتسوية القضايا المعلّقة . أما بالنسبة للدول المذكورة فسوف تتصرف من جانبها على هذا النحو تماما . وهي تحبّذ عقد هذا الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية .

١٣ - وأعادت الدول الاشتراكية المتحالفة التعبير عن التزامها بالاشتراك في تشكيل النظام الشامل للسلم والأمن الدوليين على أساس الالتزام الصارم بميثاق الامم المتحدة واستغلال كل الامكانيات التي ينطوي عليها الميثاق ، والعمل في سبيل ذلك ، على إتخاذ تدابير لبناء الثقة ، فضلا عن تنمية التعاون الدولي في شتى المجالات ، السياسية والعسكرية والاقتصادية والانسانية والايكولوجية .

وقد طلب المشاركون في الاجتماع إلى الجمعية العامة أن تعمل في دورتها الثالثة والاربعين على تنشيط البحث عن منهج مشترك تتبعه الدول للجوانب الفعلية لضمان الامن الشامل ، مثل تعزيز فعالية الامم المتحدة وهيئاتها الرئيسية ، وتعزيز دور الامين العام للامم المتحدة ، بما في ذلك دوره في تسوية المنازعات بين الدول عن طريق المفاوضات وايفاد بعثات المساعي الحميدة والوساطة والمصالحة ، وزيادة استخدام نظام المراقبين العسكريين والقوات المسلحة التابعة للامم المتحدة لصيانة السلم وإعلاء دور القانون الدولي في العلاقات الدولية .

وأشار الاجتماع إلى ما تؤديه مساهمة المنظمات غير الحكومية وحركات العلماء ، والاطباء والناشطين في الميدان الثقافي وممثلي الدوائر العريضة للمجتمع الدولي في اتخاذ تدابير ملموسة لوقف سباق التسلح ، والتحرك الحاسم نحو نزع السلاح ، وخاصة السلاح النووي وطرح فكرة الامن الشامل وضمان السلم وتحقيق التعاون ، بغية تنفيذها ، على صعيد أعمال الامم المتحدة وأعضائها .

وأعادت الدول الممثلة في الاجتماع تأكيد ضرورة الالتزام الصارم من جانب الدول جميعا باحترام مبادئ السيادة والاستقلال الوطني . وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، ومراعاة حرمة الحدود والسلامة الإقليمية ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة في الحقوق ، وغيرها من المبادئ والاهداف الواردة في ميثاق الامم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية والقواعد الاخرى المعترف بها عالميا في العلاقات الدولية .

١٤ - وتم في الاجتماع تبادل الآراء بشأن قضايا الأمن الايكولوجي . وأعرب المجتمعون عن اقتناعهم بأن حماية حالة البيئة الطبيعية وتحسينها والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية يرتبط ارتباطا وثيقا بكل جوانب الامن الدولي ، كما ترتبط بوقف سباق التسلح ونزع السلاح ، والسلاح النووي في المقام الاول . وتتخذ مشكلة أمن البيئة شكلا حادا في المناطق الكثيفة السكان من أوروبا ، وهي مناطق متخمة بالاسلحة ويستمر فيها انتاج الاسلحة الضارة والخطيرة . وأعلنت الدول الممثلة في الاجتماع عن استعدادها للاشتراك بصورة نشيطة في حل المشاكل البيئية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف ، لصالح بقاء الإنسانية وتنميتها المستقرة .

واعتمد الاجتماع وثيقة بشأن الآثار المترتبة على سباق التسلح بالنسبة للبيئة الطبيعية وبشأن الجوانب الاخرى من أمن البيئة .

١٥ - وأعرب قادة الدول الممثلة في الاجتماع عن اعتقادهم بأنه في ظل الحالة الراهنة فإن احترام وإعمال حقوق الإنسان وتنمية التعاون الدولي في الميدان الإنساني ، أمور لها أهمية خاصة . وأعربوا عن قناعتهم بأنه لابد من بذل كل جهد ممكن لكفالة حق الإنسان في العيش والعمل في ظل السلم والحرية ، وفي الإعمال الكامل للحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الحقوق بصورة كاملة ومترابطة ، مع احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

١٦ - وتبادل قادة الدول الأطراف في معاهدة وارسو الآراء بشأن بؤر التوتر والمنازعات في العالم . وأعادوا تأكيد التزام دولهم بالاسهام إسهاما نشطا في تسوية هذه الأوضاع سياسيا ، مع مراعاة المصالح المشروعة للجوانب المشتركة في هذه المنازعات واحترام حق كل أمة في تقرير مصيرها بصورة مستقلة .

ورحب المشتركون في الاجتماع ببدء عملية التسوية السياسية في أفغانستان . وترى الدول الأطراف الممثلة في الاجتماع أن من الضروري التخلي عن أي تدخل خارجي في شؤون أفغانستان الداخلية كما أن من الضروري أن تبذل الجهود لتحقيق التسوية السياسية للمشكلة الأفغانية على أساس احترام استقلال وسيادة جمهورية أفغانستان ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وضمان التطور الديمقراطي والحر للبلد .

١٧ - ورحب المشتركون في الاجتماع بزيادة الدور الايجابي لحركة عدم الانحياز في حل القضايا الرئيسية للسياسة الدولية .

وأيد المشاركون في الاجتماع مضاعفة الجهود الرامية إلى القضاء على التخلف ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وتسوية مشاكل الديون الدولية بطريقة عادلة ، بما من شأنه أن يخدم استقرار الاقتصاد العالمي والتعاون .

١٨ - وتبادل المشتركون في الاجتماع الآراء بصورة شاملة عن تنمية التعاون بين الدول الاشتراكية المتحالفة . وتوصلوا إلى تقييم إيجابي لأعمال اللجنتين الوزاريتين للدفاع والخارجية منذ الاجتماع الذي عقد في برلين للجنة الاستشارية السياسية كما رسموا مهاما جديدة لتقوم بها هاتان اللجنتان .

وأعرب المجتمعون عن ارتياحهم للأعمال التي قام به الفريق المتعدد الأطراف لتبادل المعلومات الجارية وكذلك اللجنة الخاصة لنزع السلاح ، وأشاروا إلى ضرورة تعميق عمل اللجنة من حيث الشكل والمضمون ..

وأعرب المشاركون في الاجتماع عن تأييدهم إعطاء مزيد من الزخم للتعاون في مجال السياسة الخارجية بحيث يقوم على أساس من المساواة ، والتعاضد الوثيق ، والمسؤولية المشتركة ، وزيادة تحسين آليات المنظمة وزيادة فعالية الإجراءات التي يتم الاتفاق عليها .

وقامت اللجنة الاستشارية السياسية ببحث التقرير المقدم من القائد العام للقوات المسلحة المشتركة للدول الأطراف في معاهدة وارسو عن أعمال القيادة العليا واتخذوا قرارات في هذا الشأن .

١٩ - وقد عقد الاجتماع في جو اتسم بالصداقة والتعاون .

وسوف تقوم جمهورية بولندا الشعبية بوصفها الدولة المضيفة لهذا الاجتماع بتأمين توزيع وثائقه على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية .

وسوف يعقد الاجتماع القادم للجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو في بوخارست . وتم تعيين ممثل جمهورية رومانيا الاشتراكية ، كونستانطين أوانسا نائب وزير الخارجية ، أمينا عاما للجنة الاستشارية السياسية للفترة الجديدة .

المرفق الثاني

بيان الدول الأطراف في معاهدة وارسو
بشأن المفاوضات حول تخفيض القوات
المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا

تعتقد الدول الأطراف في معاهدة وارسو أن صالح الأمن على الصعيدين الأوروبي والعالمي يقتضي ، بصورة ملحة ، التقدم نحو إجراء تخفيض كبير في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا - من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال . وهي تؤيد بدء المفاوضات على الفور ، في عام ١٩٨٨ .

وتعتقد الدول المتحالفة أن الهدف الأول لهذه المفاوضات هو إجراء تخفيض جذري في مقومات الوضع العسكري لكل من الحلفين والوصول بالقارة إلى وضع تحتفظ فيه دول منظمة حلف شمال الأطلسي ودول معاهدة وارسو بالقوات والوسائل التي تكون لازمة للدفاع ولكن غير كافية لشن هجوم مباغت والقيام بعمليات هجومية . ومن شأن ذلك أن يعزز الاستقرار السياسي - العسكري والأمن في أوروبا في إطار شروط المعاهدة الملزمة المبرمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى ، وأن يسهل إحراز مزيد من التقدم على طريق نزع السلاح وبناء الثقة وتقليل خطر نشوب الحرب .

وتنطلق الدول الأطراف في معاهدة وارسو من الافتراض الذي مؤداه أن تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية سيقترن بتخفيض مناظر في الانفاق العسكري .

وتأسيسا على البرنامج المشترك لتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا ، الذي قدم في بودابست في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، واستكمل في برلين في أيار/مايو ١٩٨٧ ، فإن الدول الأطراف في معاهدة وارسو تؤيد تسوية القضايا التالية خلال المرحلة الأولى من المفاوضات ذات الصلة .

١ - تحقيق مستويات مخفضة متساوية

ينبغي أن يكون الهدف النهائي للمرحلة الأولى من المفاوضات هو التوصل إلى مستويات شاملة متساوية (متوازنة) تقريبا من القوة العددية للقوات المسلحة وكميات

الاسلحة التقليدية التي تمتلكها الدول المكونة للحلفين السياسيين - العسكريين ، على أن تكون هذه المستويات أدنى من المستويات الموجودة حاليا لدى كل من الطرفين .

وستنفذ عملية التوصل إلى هذه المستويات تدريجيا على النطاق الاوروبي العام وكذلك على النطاق الاقليمي . ومن المستصوب تركيز الاهتمام في المقام الاول على المسائل المتعلقة بالازالة المتبادلة لاوجه عدم التماثل وعدم التوازن في الانواع المختلفة من الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة للحلفين العسكريين - السياسيين في أوروبا .

وتتم إزالة أوجه عدم التوازن بسحب قوات من المنطقة قيد التخفيض ثم تسريحها أو حل تشكيلاتها في مواقعها ، أو بغير ذلك من التدابير الممكنة . وتتم تصفية المخزونات والتكنولوجيا العسكرية في مواقع تعين خصيصا لهذا الغرض ، أو تحويلها - بموجب ترتيبات يتفق عليها - للاستخدام في الاغراض السلمية . وقد يُرى تخزين جزء من الاسلحة والتكنولوجيا العسكرية لفترة مؤقتة ، على أن تخضع أماكن التخزين لرقابة دولية مستمرة .

وتحقيق الهدف النهائي للمرحلة الاولى سيهيئ الاساس اللازم لاجراء مزيد من التخفيضات الكبيرة المتبادلة في القوات المسلحة والاسلحة . وفي المرحلة الثانية ، تخفض القوات المسلحة لكل من الطرفين بنسبة ٢٥ في المائة (٥٠٠ ٠٠٠ فرد تقريبا) مع تخفيض المخزونات العسكرية النظامية للطرفين ؛ وتشهد المرحلة الثالثة مزيدا من التخفيضات في القوات المسلحة والاسلحة التقليدية ، إلى أن يصبح الطابع المميز للقوات المسلحة لكلا الحلفين طابعا دفاعيا محضا .

وترى الدول الاطراف في معاهدة وارسو أن من المستصوب أن يمتنع جميع المشتركين في المفاوضات عن القيام بأي خطوات تتعارض مع هدف المفاوضات ، منذ بدايتها وإلى أن تصبح الاتفاقات الناجمة عنها سارية المفعول ، مع الامتناع بصفة خاصة عن زيادة ما لديها من القوات المسلحة والاسلحة التقليدية من المحيط الاطلسي إلى جبال الاورال .

وعند دخول الاتفاق حيز النفاذ ، يتعهد جميع المشتركين في المفاوضات بعدم زيادة ما يكون لديهم من القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في المناطق التي قد تظل غير خاضعة للتخفيضات الاولية .

٢ - منع حدوث هجوم مباغت

إن عملية تخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا ستتضمن بالضرورة تدابير تستهدف تقليل خطر التعرض لهجوم مباغت وإزالة ذلك الخطر .

وتحقيقا لهذه الغاية ، سيجري تحديد نطاقات (مناطق) مخفضة التسليح ، على طول خط الاتصال بين الحلفين العسكريين - السياسيين ، تُسحب منها أكثر أنواع الاسلحة التقليدية تهديدا وزعزعة للاستقرار أو تُخفض ، وذلك بدءا من المرحلة الاولى من المفاوضات . ونتيجة لذلك ستكون الامكانيات العسكرية التي يُحتفظ بها في هذه النطاقات (المناطق) ذات مستوى يضمن القدرة الدفاعية فقط ويزيل القدرة على القيام بهجوم مباغت .

ويمكن تعيين عرض النطاقات (المناطق) المخفضة التسليح على أساس العوامل الاستراتيجية الجغرافية ، والبارامترات التعبوية - التقنية للانواع الاساسية من الاسلحة ومعايير أخرى .

وتقترن هذه الخطوات بتدابير لبناء الثقة يتفق عليها ، تحد من النشاط العسكري داخل النطاقات (المناطق) وتفرض نظاما يزداد صرامة مع زيادة القرب من الحدود . ويكون من شأن هذه التدابير ، في جملة أمور ، أن تنطبق على نطاق وعدد المناورات التي تجري في نفس الوقت وعلى مدة وعدد المناورات ، وأن تحظر المناورات الواسعة النطاق وتحد من حركة القوات .

٣ - تبادل البيانات والتحقق

يلزم لتحديد العلاقة بين قوتي الحلفين العسكريين - السياسيين وإظهار أوجه عدم التوازن وعدم التماثل في القوات المسلحة والاسلحة التقليدية على النطاق الاوروبي العام وكذلك على النطاق الاقليمي ، أن يتم ، عند بداية المفاوضات ، بل وقبل بدايتها إذا أمكن ، تبادل البيانات الناتجة اللازمة لاجراء المفاوضات . كما يجرى ، عند بداية المفاوضات ، بحث امكانية التحقق من البيانات بواسطة عمليات التفتيش الموقعي .

وسيجرى وضع نظام فعال للتحقق من الالتزام بالترتيبات التي يتفق عليها في سياق المفاوضات ، باستخدام الموارد التقنية الوطنية فضلا عن الاجراءات الدولية ،

بما في ذلك عمليات التفتيش الموقعي غير القابلة للرفض . وستنشأ نقاط للتفتيش على الدخول والخروج على امتداد النطاقات (المناطق) المخفضة التسليح وفي داخلها وفي المنطقة قيد التخفيض (عند محطات وتقاطعات السكك الحديدية وفي المطارات والموانئ) .

وسيشمل التحقق عملية تخفيض الاسلحة وتصفيتها (تفكيكها) وتخزينها ، وتسريح الوحدات التعبوية والوحدات الادنى مستوى ، كما سيشمل النشاط العسكري ومراقبة الحدود القصوى العددية للقوات المسلحة والاسلحة المتبقية بعد اتمام التخفيض .

وستُنشأ هيئة دولية للمراقبة تخول سلطات واسعة (في مجالات الرصد والتفتيش والنظر في المنازعات وما إلى ذلك) .

* * *

وترى الدول الاطراف في معاهدة وارسو أن أحد التدابير الهامة للتقليل من خطر نشوب حرب وإيجاد حالة أكثر استقرارا في أوروبا يتمثل في اجراء تخفيضات كبيرة في الاسلحة النووية التعبوية ، بما فيها ذخيرة الاسلحة المزدوجة القدرة ، وإزالتها بعد ذلك . وهي تكرر تأكيد عرضها بدء المفاوضات بشأن هذا الموضوع في أقرب وقت والسير فيها بهدف التوصل إلى اتفاق يقبله الطرفان .

وتفترض الدول الاطراف في معاهدة وارسو أن عملية تخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية من المحيط الاطلسي إلى جبال الاورال ترتبط ارتباطا وثيقا بزيادة تطوير وتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة والامن في أوروبا في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وترى أن المرحلة الثانية للمؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا ، ينبغي أن تخصص لمواصلة النظر في القضايا التي لم تُحل أثناء المرحلة الاولى لهذا المؤتمر ، وأهمها القضايا المتعلقة باتخاذ تدابير لبناء الثقة تغطي أنشطة القوات الجوية والبحرية ، وللتوصل إلى اتفاق بشأن طور جديد من تدابير بناء الثقة ، يشمل تدابير ذات طابع تحديدي . ومن شأن جميع تلك التدابير أن تساعد في الحد من خطر وقوع هجوم مباغت وتعزيز زيادة العلانية وإمكانية التنبؤ في الميدان العسكري .

وستكون الدول الاطراف في معاهدة وارسو مستعدة أيضا لمناقشة التدابير والمقترحات الممكنة الاخرى التي تؤدي إلى زيادة الاستقرار في أوروبا مع التخفيض المطرد للقوات المسلحة والتسلح ، التزاما بمبادئ الامن المتساوي غير المنقوص والتحقق الفعال من التقيد بالاتفاقات المبرمة .

المرفق الثالث

آثار سباق التسلح على البيئة الطبيعية
والجوانب الأخرى من أمن البيئة

إن الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، تلاحظ مع بالغ القلق ، التدهور المتزايد للبيئة الطبيعية ، إذ يجري الاخلال بالتوازن البيولوجي بدرجة خطيرة تهدد بحدوث عواقب لا يمكن التنبؤ بها ، وتضر بالأسس المادية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بل وتعرض الوجود البشري ذاته للخطر .

ونظرا لاقتناع الدول الأطراف في معاهدة وارسو اقتناعا راسخا بأن سباق التسلح ، الذي يشمل في المقام الأول الأسلحة النووية ، يمثل واحدا من أخطر أسباب تدهور حالة البيئة الطبيعية ، فإنها ترى أن حل المشاكل الايكولوجية يرتبط ارتباطا وثيقا بتدعيم السلم والأمن الدولي ونزع السلاح .

وقد تمثل النضال الأساسي من أجل الحفاظ على البيئة الطبيعية ، وسيظل يتمثل ، في الحيلولة دون نشوب الحرب النووية ، التي ستكون عاقبتها الحتمية كارثة ايكولوجية شاملة . وجميع الصراعات المسلحة تلحق أضرارا جسيمة بالبيئة الطبيعية ، ولكنها تثار بشكل مستمر ، بل وبقدر متزايد ، نتيجة لسباق التسلح الذي يتصادم مع الجهود الرامية إلى حماية الطبيعة ، ويعوق تحقيق المهمة النبيلة المتمثلة في إقامة توازن متناسق على الأرض بين المجتمع والتكنولوجيا والطبيعة .

وهناك آثار تضر بالبيئة مباشرة تنجم عن انتاج مختلف أنواع الأسلحة وتخزينها ونقلها وإقامة المنشآت العسكرية وإجراء التدريبات العسكرية .

وتوجه الدول الأطراف في معاهدة وارسو الاهتمام بصفة خاصة الى الخطر الذي تتعرض له البيئة الطبيعية والحياة في كوكبنا من جرّاء مخزونات الأسلحة النووية التي تحمل في طياتها خطر الإبادة العالمية نتيجة للاستخدام المتعمد أو الخطأ البشري أو العطل التقني . كما أن الاستمرار في إجراء التجارب النووية ، ووجود احتياطات ضخمة من الأسلحة الكيميائية ، واستمرار صنع وتطوير نظم الأسلحة التي تعمل على أساس مبادئ جديدة ، يمكن أن تسبب كلها آثارا ايكولوجية مهلكة لا يمكن التنبؤ بها . أما مد نطاق سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي ، فإنه سيعقّد بشكل خطير امكانيات

الاستخدام الرشيد للفضاء الخارجي في الأغراض السلمية . وما يجري من تبديد للموارد غير المتجددة تحقيقا لأهداف عسكرية يلقي عبئا ثقيلا على الحياة الطبيعية على الارض . وستتعرض البيئة الطبيعية لعواقب خطيرة نتيجة لمحاولات التأثير عليها لخدمة الأغراض العسكرية أو غيرها من الأغراض العدائية .

وإن الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، وهي ترحب بالاتجاهات الايجابية التي بزغت مؤخرا في العلاقات الدولية ، تلتزم بالرأي القائل بأن ايقاف سباق التسلح إلى جانب اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح ، سوف يؤدي إلى تعزيز السلم والأمن ، الذي هو الشرط الحاسم اللازم لتنمية التعاون الدولي في جميع الميادين ، بما في ذلك المحافظة على البيئة الطبيعية وتحسين حالتها . وسوف يتيسر ذلك بالمبادرات التي تتخذها الدول بصفة مشتركة أو فردية في ميدان نزع السلاح وتدابير بناء الثقة والأمن .

ويلزم الاستفادة من التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح لمضاعفة الجهود الرامية إلى حماية البيئة . فنزع السلاح سيتيح تخصيص موارد مالية وبيولوجية وبشرية هائلة لتحسين الحالة الايكولوجية على الصعيدين الاقليمي والعالمي على السواء .

وهناك قلق متزايد بسبب تدهور حالة البيئة الطبيعية نتيجة للنشاط السلمي للانسان . فالانشطة الاقتصادية الممارسة التي تهمل العوامل الايكولوجية تؤدي إلى تلوث المياه والغلاف الجوي ، وانتقال التلوث عبر الحدود ، وتدهور التربة ، وإزالة الأشجار والغابات ، وإحداث تغييرات مناخية ، وانقراض أنواع بيولوجية بأكملها ، وتراكم مواد ضارة في المحيط الحيوي ، والعديد من الظواهر الطبيعية الضارة الاخرى التي تدمر البيئة البشرية .

وإن الخطر المستمر المتمثل في احتمال حدوث كارثة نووية ، وتزايد حدوث الكوارث الايكولوجية ، والاختلال الذي يعتري التوازن البيولوجي ، تؤكد كلها تزايد الترابط الايكولوجي بين جميع دول العالم . والحياة في حد ذاتها تقتضي من المجتمع الدولي أن يوحد جهوده بصفة عاجلة من أجل التوصل إلى حل فعال لمشاكل البيئة الطبيعية .

والمخرج من هذه الحالة يبدأ بالتوصل إلى مفهوم للأمن الايكولوجي الدولي ثم وضعه موضع التنفيذ المطرد ، على أساس من التعاون الدولي على أوسع نطاق ممكن وبأكبر قدر من الانفتاح . والأمن الايكولوجي الدولي ، الذي يرمي إلى تيسير التنمية

المطردة الآمنة لجميع الدول وتوفير ظروف معيشية مؤاتية لكل دولة ولكل كائن بشري ، يقتضي وجود علاقات دولية تكفل المحافظة على البيئة الطبيعية والاستخدام الرشيد لها وتجددها وتحسينها .

وتحقيقا لهذه الغاية ، تقف الدول الأطراف في معاهدة وارسو موقف التأييد للأنشطة الرامية إلى الاستفادة الخلاقة مما أنجزه المجتمع الدولي حتى الآن في ميدان حماية البيئة والاضافة إليه . وتقدر هذه الدول تقديرا كبيرا الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة ، لاسيما هيئتها الخاصة - برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة ، وكذلك الأعمال التي تنهض بها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، التي اقترحت أن تكون مناقشة القضايا الايكولوجية غير معزولة عن غيرها بل أن تكون متصلة بقضايا الحرب والسلم ، ونزع السلاح والتنمية ، والقضاء على التخلف والفقر ، وضمان حياة كريمة وصحية وآمنة على الأرض .

ويستلزم ضمان الأمن الايكولوجي الدولي اعتماد مبادئ ومعايير لسلوك الدول ، تكون لها قوة ملزمة ، وتحديد الاتجاهات الرئيسية للتعاون الدولي في مجال البيئة . ويلزم الاشتراك في وضع هذه المبادئ والمعايير والتوجيهات المتعلقة بالتعاون عن طريق حوار دولي وبنّاء واسع النطاق .

ويمكن اعتماد وثيقة قانونية دولية ملائمة في عام ١٩٩٢ ، في الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية . والدول الأطراف في معاهدة وارسو مستعدة لبدء العمل فورا لوضع مشروع لتلك الوثيقة .

ونظرا إلى أن الدول الأطراف في معاهدة وارسو تقع في أوروبا ، التي تعاني بشكل خاص معاناة حادة من آثار الأنشطة الضارة بالبيئة الطبيعية ، فإنها ترى أن من المهم بصفة خاصة أن تُتخذ على الفور تدابير تمكّن القارة الأوروبية من أن تصبح مثالا للتعاون الايكولوجي . وبذا يصبح الاهتمام بالتوازن الايكولوجي وصحة الانسان ونظافة الهواء والمياه قضية مشتركة لجميع البلدان الأوروبية ، ويحتل الموقع المناسب داخل العملية الأوروبية العامة . وسيحقق هذا على أكمل وجه فكرة القارة الأوروبية التي لا تتجزأ المتمتعة بثمار السلم والتعاون ، فكرة "البيت الأوروبي المشترك" . وفي هذا الصدد ، ترى الدول الأطراف في معاهدة وارسو أن الوقت ملائم تماما للمقترحات التي ترمي إلى كفالة حماية البيئة في أوروبا وفي مناطقها المختلفة . وهي تؤيد تبادل البيانات الايكولوجية على أوسع نطاق ممكن . والقيام

بصفة متبادلة بإتاحة الوصول دون عائق إلى التكنولوجيات البيئية المتقدمة ، وإقامة الدول نظاما إعلاميا وثيقا يُعنى بجهودها البيئية ، فضلا عن الحوادث الايكولوجية التي كانت ستحدث أو حِيل دون وقوعها في اقليم كل من هذه الدول . ومن أجل إعطاء زخم أكبر للتعاون الايكولوجي وتوسيع نطاقه وتعميقه ، يُقترح عقد مؤتمر لوزراء جميع البلدان الأوروبية المسؤولين عن الشؤون البيئية ، ليضع برنامجا للعمل المشترك .

وتعلن الدول الأطراف في معاهدة وارسو عزمها على العمل بنشاط على حل المشاكل العاجلة المتعلقة بحماية البيئة البيولوجية وجعلها خالية من الحروب والعواقب المترتبة على سباق التسلح . وهي تناشد بقوة جميع الدول والشعوب في العالم توحيد جهودها من أجل المحافظة على البيئة الطبيعية وإبرائها لصالح حاضرنا ومستقبلنا . وإن البشرية لقادرة ، بما يتوفر لها من إمكانيات خلّاقة هائلة ، على وقف عملية تدهور البيئة الطبيعية . والتعاون الدولي المتعدد الأطراف وعلى الصعيد الثنائي في ميدان حماية الطبيعة ، التي هي مصدر الحياة وبيئتها الطبيعية ، هو واجب على جميع الدول إزاء الأجيال الحاضرة والمقبلة .

- - - - -